

الصراع الروسي – الأميركي: أوراسيا مقابل الأطلسي

عبد علي كاظم المعموري *
وسن إحسان عبد المنعم **

مقدمة

من بطرس الأكبر مروراً بستالين ومن ثم الآن بوتين، لم يهدأ التفكير الروسي بالنظر غرباً وشرقاً، والاتفات يميناً ويساراً، وهو يعني الخوف والهواجس والهوس من الإحاطة بها ومحاصرتها. فالجغرافيا كانت قد غدرت روسيا، فجعلتها تنكشف من مواقع كثيرة، بل يمكن القول إنه انتقام الجغرافيا الذي حرم روسيا من إطلالة بحرية على المياه الدافئة. في بواكير القرن العشرين شهدت روسيا تطورات كبيرة على خلفية هزيمتها بإزاء اليابان ١٩٠٤/١٩٠٥، وبعدها مقتل القيصر الروسي نيكولاس الثاني وهو ما وفر البيئة المناسبة للتغيير وإعادة رسم خارطة صعودها في ظل مخرجات الثورة البلشفية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٦ حتى انهيار المنظومة الاشتراكية، وفي هذا الصدد يقول تشرشل: استلم ستالين روسيا بمحراث خشبي وتركها بقنبلة ذرية. بيد أن نهايات القرن العشرين شهدت تراجعاً كبيراً لروسيا بعدما جرى اختزال دورها ومكانتها، فقد دب الوهن والضعف في بنية الدولة والاقتصاد وتلامس حتى مع إمكاناتها الأساسية وهما القوة العسكرية والنظ والغاز، اللذان يشكلان عمودي المكانة والدور للدولة الروسية التي ورثت الاتحاد السوفياتي.

فألهم والتطلع الروسي الاستراتيجي تجسدت ملامحه في الشعار الرسمي لدولة روسيا الاتحادية، والذي يمثل النسر الإمبراطوري المزدوج (برأسين) الرأس، رأس ينظر نحو الشرق (آسيا) والأخر ينظر إلى الغرب (أوروبا)، وفوق النسر توجد ثلاثة تيجان تاريخية للقيصر بطرس الأكبر، ويظهر درع أحمر يصور القديس جاورجيوس يهاجم التنين ويهزمه، هذا الشعار يعيد بعث الصراع في هوية روسيا الاتحادية في توجيهين أولهما نحو أوروبا وثانيهما التوجه الأوراسي الجديد.

وروسيا البوتينية شأنها شأن كل الدول الكبرى لم تنفك يوماً عن التفكير في مجالات التزاحم على توسيع مجالها الحيوي، وتوظيف الجيوبولتيك المتاح لها في ظل هذا التزاحم

(*) أستاذ الاقتصاد السياسي - كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين.
(**) تدريسية - قسم العلاقات الدولية - كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين.

الشرس حتى من قبل دول إقليمية، وهو تزامم متعدد ومتراكب بين قوى عدة، وهو ما يشي بحالة لم يشهدها تاريخ الصراع الدولي من قبل.

ومتى ما توافرت لروسيا معالم القوة، فإنها تكون طامحة جداً لتوسيع نفوذها ومجالها الحيوي، والتأثير البعيد في المناطق التي تعتقد أنها تشكل ضرورة لأمنها القومي ومصالحها، فالروس على طول تاريخهم يمتلكهم الخوف من المحاصرة ومهووسون بالتمدد وبخاصة في المياه والبحار، وتدرك روسيا جيداً أن خاصرتها الضعيفة ليست اليايسة فليها من القدرات العسكرية ما يجعلها آمنة، إلا أن الإشكالية الرئيسة لها تكمن في الحافات البحرية المطلة على الممرات نحو المياه الدافئة.

ولم يختلف الباحثون والمفكرون الاستراتيجيون في موضوعة جيو استراتيجية ومحورية المنطقة الممتدة من أوروبا الشرقية حتى حدود الصين ومن مصر إلى سيبيريا، والقاسم الجغرافي المشترك في كل هذه المساحة هي (روسيا الأوراسية) فهي القلب ومحور الصراع الاستراتيجي المعاصر.

ومشروع أوراسيا لا يعد بديلاً عن الاتحاد السوفياتي السابق كما يروج الغرب له، بل هو محاولة لمقاومة الحصار والخنق الأميركي لروسيا من خلال (حلف الناتو)، وهو ما يعبر عنه الرئيس الروسي (فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين): "من أن أكبر كارثة جيو سياسية حصلت في القرن العشرين هي انهيار الاتحاد السوفياتي، ومن لم يحزن على انهياره لا قلب له، ومن يريد إعادته بحلته السابقة لا عقل له"^(١).

أولاً: الجيوبولتيك: إشكالية مفاهيمية

يشير الباحثون في إطار بحثهم عن جذور الأفكار التي عدت بواكير الاهتمام بما سمي لاحقاً بعلم الجيوبولتيك *Geopolitics*، فعده بعضهم أنه من العلوم القديمة كونه يرتبط بالجغرافيا السياسية، ويعتقد بعضهم أن بعض ملامح التفكير الجيوبولتيكي قد وجدت في آراء أرسطو في كتابه (السياسة)، عندما يشير إلى وظائف الدولة وطبيعة حدودها، وتأكيداً على أهمية التناسب بين مقومات قوتها مع عدد سكانها والكيفية التي يمكن توزيع الثروات فيها.

في ما يجري التحقيب في مختلف الأفكار التي أنتجت البشرية طوال تاريخها المكتوب، فوجد أن هناك ربطاً حقيقياً بين أطروحات ابن خلدون في تناوله لدورة حياة الدولة العضوية، وهو ما يتوافق مع الجيوبولتيك في رؤيته للفضاء الذي تبلغ فيه الدولة ذروة قوتها قبل بلوغها الشيخوخة ومن ثم التفكك.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن أول من وضع إشكالية هذا العلم^(٢)، الفيلسوف الفرنسي شارل مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥)، استناداً إلى تحليله للعلاقة بين السلوك السياسي للدولة

(١) وسيم خليل قلعبجية،

روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٨.

(٢) ويعد الكاينال رشيليو

١٥٥٨-١٦٤٢ الذي شغل

سكرتير الدولة للشؤون

الحربية ثم رئيساً للوزراء

أول من ربط بين السياسة

والجغرافيا من خلال

استخدامه فكرة الحدود

الطبيعية. للمزيد ينظر:

الجغرافية السياسية

والجغرافية الإستراتيجية،

ترجمة: أحمد عبد الكريم،

الأهالي للطباعة والنشر

والتوزيع، ط١، ١٩٨٨، ص

١٧.

والعوامل الطبيعية التي تتوافر لها بما فيها طبوغرافية الأرض^(٣). إلا أن التراكم المعرفي المولد لعلم الجيوبولتيك أنحسر في تاريخه الحديث ما بين السويد وألمانيا ثم انضمت لاحقاً الدول الأخرى، وعند مطلع القرن العشرين استعمل المفكر السويدي (رودولف كيلن) *K.Jellen,R* أول لفظ لمصطلح *Geopolitics*، للتمييز بينه وبين الجغرافية السياسية *Political Geography*^(٤)، في حين يشير المفكر (كارل هوسهوفر) بأن المظاهر الطبيعية لسطح الأرض هي التي ترسم الإطار للجيوبولتيكا لتحرك الأحداث السياسية فيها^(٥).

فيما ذهب آخرون إلى مديات أبعد مما هو قائم، عندما عدوها الاحتياجات السياسية المطلوب توافرها للدولة لكي تنمو، وهو ما يعني تبدل النظرة إلى الدولة ليس كحالة (ساكنة) بسكون الجغرافيا، بل أضحي النظر إليها كأنها كائن عضوي ينمو ويتطور.

ويمكن الربط بين تشكيل أول مدرسة جيوبولتيكية عام ١٩٢٤ في ميونيخ، التي ترأسها كارل هوسهوفر *Haushofer* الوريث الفكري للجغرافي السويدي لكيان^(٦)، وبين أطروحة (هتلر) حول المجال الحيوي لألمانيا. وهو ما وفر للفكر السياسي الألماني المسوغات النظرية في ضرورة أن تزاخ حدود ألمانيا، كيما تتناسب مع متطلبات مكانتها ودورها لا سيما الأراضي التي يسكنها العنصر (الجرماني). ومن هنا تأتي أهمية الجيوبولتيك وصعوبته، لأنه يقوم بوضع تصورات ذات طابع سياسي يرتبط بالهندسة المستقبلية لسياسة الدولة، وبما يفسر تحركاتها مستقبلاً.

لهذا يمكن القول إن الجيوبولتيك يبحث في الاحتياجات التي تتطلبها الدولة، لكي تمد مجالها الحيوي وتأثيرها في محيطها الخارجي، فضلاً عن نمط السياسات والتصورات عن ذاتها ومحيطها المؤثر فيها. وبهذا فالجيوبولتيك يعني ضمير الجغرافية الذي يجعل السياسيين يسعون دائماً إلى التفكير في ما يجب أن يعملوه لصالح بلدانهم، وبتعبير هوسهوفر (إن الجغرافيا السياسية بحث في الدولة من وجهة نظر المجال، بينما الجيوبولتيك تبحث في المجال من وجهة نظر الدولة)^(٧)، وعليه يمكن الإشارة إلى أن مسارات البحث في مجال الجيوبولتيك، تظل متوزعة ما بين مسار منهجي وآخر عملائي وشعبي وأخرها تركيبي، ولكل من هذه المسارات أسس حاكمة (ضابطة)، ترتقي إلى مستوى المحددات للتفكير الجيوبولتيكي وهي:

- ١ - تحديد مصالح الدولة والتعريف بدورها.
- ٢ - تحديد مصادر التهديد للدولة.
- ٣ - تحديد أنماط المواجهة.

إن التفكير الجيوبولتيكي في إطاره الواسع ينصب على وضع الدولة في خضم التفاعلات الحاصلة في العالم بين وحداته (الدولانية)، بما تحتضنه من صراعات طافية على السطح أو في غاطسه، والتي بمجموعها النوعي يمكن أن تشكل خريطة العالم، وهو ما جرى تبنيه

(٣) بيير سيليريه، الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٨، ص ١٦.

(٤) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٠، القاهرة، ص ٢.

(٥) نقلاً عن: عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافيا العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٧، ص ١.

(٦) مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج١، دار طلاس للنشر والتوزيع، ط١، دمشق، ١٩٩١، ص ٣٢٧.

(٧) نعيم لظاهر، جغرافيا لسياسية لمعاصرة، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧، ص ١٧.

من قبل الاستراتيجيين لرؤية العالم وموقع بلدانهم فيه. وهو ما وسع من مفهوم (الجيوبوليتيك) ليتسع إلى ماهية السياسات الممكن اعتمادها لبسط نفوذ الدولة في أي مكان يمكنها بلوغه، بحيث يكون بمقدورها تأدية دور فاعل في أوسع مساحة ممكنة، حتى وإن كان خارج حدودها.

هذه التوسعة للمفهوم، يراها الألمان وهم المبكرون في ذلك، المجال الحيوي الممكن والمستحق والمتناسب مع مكانة الدولة الألمانية، سواء أكان لأغراض تتعلق بدوافع قومية عنصرية كالنازية والفاشية والصهيونية، أو بدوافع عقيدية (أيدولوجية)، أو هي نتاج اندفاع المراكز الرأسمالية لإخضاع دول الأطراف (المحيط)، والذي تعارضه المدرسة الجيوبوليتيكية الفرنسية، في حدود دول الجوار والإقليم وتبيحه من دون تحفظ خارج أوروبا، أي في فضاء الشرق سواء أكان أسيوياً أم أفريقيًا. وعلى الجانب الآخر ومع خروج أميركا من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عالمية - ظهر مفهوم جديد للجيوبوليتيك وهو (الحدود الشفافة)، التي يقصد بها الهيمنة الأميركية الاقتصادية والعسكرية من دون حدود خرائطية للدول. أو ما يسمى بـ (جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية)^(٨).

هذا التوسيع سمح للولايات المتحدة بأن يصبح العالم كله (مجالها الحيوي)، والذي يحدده المفكر الأميركي فيسك (بالدب القطبي شمالاً، وتقدم الإعتدالين جنوباً، والعماء البدائي شرقاً، ويوم القيامة غرباً)، مما يعني أن العالم برمته بكل يابسته ومياهه وفضائه مجال حيوي لها، للحفاظ على أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية.

ثانياً: الفضاء الأوراسي بدل روسيا: جيوبوليتيك جديد

كان من المتوقع للإتحاد الروسي، وريث ما سبقه، إن يتحول إلى قوة دولية متواضعة، نتيجة فقدانه الكثير من إمكانات الاتحاد السابق، وهذا هو شأن كثير من الدول التي ورثت إمبراطوريات منهاره، كالإمبراطورية اليونانية والرومانية والعثمانية، أو سواهما، لكن الانتقالات العملاقة التي تحققت بعد أقل من عقد، وتحديدًا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، أثبتت إمكانية أن يتبوأ الإتحاد الروسي الجديد مكاناً متميزاً في التفاعلات الدولية^(٩).

في التاريخ، أجبرت الجغرافيا السياسية روسيا على استمرارية توجهاتها، على مدى حقبة زمنية تقارب قرون من الزمن، إذ تمكنت روسيا القيصرية منذ عهد إيفان في القرن السادس عشر، من التوسع بمعدل ٥٠ ميلاً مربعاً كل يوم، حتى وصلت مساحتها إلى سدس مساحة اليابسة على الأرض. وبرغم التغيير الإيديولوجي من بروسيا القيصرية مروراً بالثورة البلشفية والاتحاد السوفياتي، وانتهاء بروسيا الاتحادية، يمكن للمتابع أن يدرك استمرارية نمط معين في السياسة الروسية نابع من محددات الجغرافيا السياسية التي تؤثر فيها^(١٠).

(٨) للمزيد حول نظرية

الحدود الشفافة ل

(تايلور)، ينظر: خليل

حسين، الجغرافيا

السياسية، دار المنهل

الليثاني، بيروت، ٢٠٠٩.

(٩) حميد حمد السعدون،

الدور الدولي الجديد

لروسيا، مجلة دراسات

دولية، مركز الدراسات

الدولية - جامعة بغداد،

العدد (٤٢)، ص ١٢.

(١٠) وسيم خليل قلعجية،

روسيا الأوراسية، مصدر

سابق، ص ١٦٤.

إن وجود الاتحاد السوفياتي السابق قد خفف من وطأة الجغرافيا على الدول المنضوية تحت لوائه، وبتفككه أعيدت موارد العوز الجيوبوليتيكي إلى روسيا الاتحادية وريثته الشرعية، لهذا تظل روسيا مجالاً حيوياً لتطبيقات علم الجيوبوليتيك، كونها خسرت بحدود المليون ميل مربع من أراضيها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي - تساوي مساحة الاتحاد الأوربي البالغة (١.٧) مليون ميل مربع، وأكبر من مساحة الهند البالغة (١.٣) مليون ميل مربع، وهي حالة تماثل حالة ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى والتي عدت بمثابة انتكاسة قومية، نتيجة ما تم اقتطاعه من أراضي كإجراءات عقابية لها من قبل المنتصرين، فضلاً عن العقوبات المالية والاقتصادية. وهو الأمر ذاته يجري تراكمياً مع روسيا من قبل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي من خلال تمدد (حلف الناتو) بهدف محاصرتها، فضلاً عن العقوبات الجمعية الأميركية - الأوروبية. وهو ما تحاول روسيا الاتحادية تعويضه، للتغلب على الحالة القائمة لروسيا والتي يعبر عنها روبرت كابلان في كتابة انتقام الجغرافيا^(١١)، بالقول إنه لم يسبق لروسيا الاتحادية أن كانت على هذا القدر من الهشاشة الجغرافية كما هي اليوم. وهو ما يتسق تماماً مع هواجس وتقديرات الرئيس فلاديمير بوتين بقوله: بأن الوضع الجيو سياسي العالمي أصبح أكثر تعقيداً وموازين القوى الدولية تشهد اختلالاً واضحاً. ولابد من إعادة بناء منظومة الأمن العالمي من جديد وعلى وفق قواعد جديدة.

ظلت روسيا الاتحادية حاملة لمعضلة أساسية تنسم بالديمومة والتعقيد، وهي أن ليس لها حدود دفاعية بخاصة مع الغرب الأوربي فمعظم التهديدات والحروب التي شهدتها على مر تاريخ تأتي من غربها المكشوف للدول الأوروبية، لذلك اعتمدت تاريخياً على وسيلة دفاع رئيسة ووحيدة، وهي التوسع الجغرافي عسكرياً وسياسياً خارج حدودها، ويسجل تاريخ روسيا ثلاثة انتصارات كبيرة وهي^(١٢):

- ١ - انتصار القيصر الروسي بطرس الأكبر (١٧٢٥-١٦٧٢) على جارس الثاني عشر ملك السويد، والذي ترتب عليه بناء القوة الروسية في بحر البلطيق وأوروبا.
- ٢ - انتصار القيصر الروسي الاسكندر الأول (١٧٧٧-١٨٢٥) على نابليون بونابرت في ١٨١٢، والتي أوصلت الروس إلى باريس.
- ٣ - انتصار جوزيف ستالين (١٨٧٨-١٩٥٣) على أدولف هتلر في الحرب العالمية الثانية واحتلال الجيش الأحمر لمدينة برلين.

لهذا نلاحظ أن الرؤية الإستراتيجية الروسية جاءت على وفق اشتراطات الجغرافيا، فروسيا على الرغم من مساحتها الكبيرة، إلا أنها فقيرة في منافذها البحرية على أعالي البحار، وعجز إطلالتها المستديم على المياه الدافئة طوال السنة، لذلك فإن لعنة الجغرافيا تبدو واضحة على روسيا. هذا العسر الجيوبوليتيكي فرض نفسه على توجهات ورؤى قادة

Robert D. (١١)
Kaplan, *The Revenge
Of Geography*.
Random house, 2012.

عرض: وسام محمد بلول،
انتقام الجغرافيا، رؤى
إستراتيجية، آذار/مارس
٢٠١٣، ص ١٧٠.

(١٢) ناصر زيدان، دور
روسيا في الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا من بطرس
الأكبر إلى بوتين، الدار
العربية للعلوم ناشرون،
ط١، بيروت، ٢٠١٣، ص
٣٦.

روسيا على مر التاريخ، في التوافق على أن حماية مصالح روسيا والحفاظ على أمنها ووحدة أراضيها ودرء المخاطر عنها، يتطلب دوماً الانتقال بمواقفها نحو محيطها المباشر بشكل استباقي، والذي يتركز في الخط الممتد من جورجيا وأوكرانيا مروراً بتشيكيا وبولندا وحتى حدود دول بحر البلطيق^(١٣).

لهذا تظل لشرق أوروبا (الجمهوريات الاشتراكية السابقة) الأهمية الحيوية الكبرى لروسيا الاتحادية، كونها وفق الرؤية الروسية خطأً دفاعياً في صد أي عدوان يتأتى ضدها من غرب أوروبا، وهذا الفهم يستند على معطيات التاريخ، إذ إن معظم ما تعرضت له روسيا من اعتداءات وعدوان أو احتلال يأتي عن طريق الغرب الروسي.

وعند قراءة خرائط الحدود الغربية لروسيا يمكن القول إن منافذها نحو أوروبا بدأت (شبه مغلقة) نتيجة انضمام دولها إلى حلف الناتو أو بسبب تمدده إلى الحدود الغربية لروسيا، وإجراءاته مناورات على تخوم روسيا. بهدف الإطباق على ما تبقى من النفوذ الروسي غرباً. وافتعال أزمة أوكرانيا يأتي تنويجاً لمجهودات المحاصرة والخنق التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية حيال روسيا.

وتدرك روسيا جيداً القاعدة الجيو-سياسية القديمة الماثرة في مختلف كتب الجيوبولتيك: (إن من يسيطر على روسيا يكون بمقدوره السيطرة على أوراسيا)، فروسيا المستاءة من إستراتيجية التطويق والحصار لكيانها السياسي والجغرافي ومجالها الحيوي الإستراتيجي، والمفروض عليها من جانب أميركا بمساعدة بلدان أوروبا الشرقية المنضوية في (حلف الناتو)، دفعها إلى خوض الحرب في القوقاز وجورجيا وضم شبه جزيرة القرم لاستعادة مجالها الحيوي.

وتكمن المشكلة الروسية حصرها في إطلالتها الغربية نحو أوروبا ومنافذها البحرية نحو البحر الأسود ومنه نحو مضيق الدردنيل والبسفور (تركيا)، وكذا الحال إلى بحر أزوف وبحر البلطيق.

وإعادة طرح الاتجاه الأوراسي (*New Eurasian (1999-2000)*)، لم تعد جديدة فهي تستند تاريخياً على ما جاء به نيكولاي فتش سافيتسكي (١٨٩٥-١٩٦٨)، الذي ترأس سنة ١٩٢١ الحركة الأوراسية، في رؤيته التي تشير إلى أن روسيا - الأوراسيا هي (بؤرة التطور)، وهي أيضاً (بؤرة التوتر)، فالإتجاه الأوراسي الجديد (*New Eurasian (2000-1999)*)، يرى بأن روسيا الاتحادية دولة أوربية - أسيوية، تتسم بخصوصية التكوين الحضاري المميز، في احتضانه مكونات ثقافية مختلفة تمثل خلاصة التركيب الحضاري العالمي والقاسم الرئيس لها يتحدد بمزية (التوسط)، وهذا ما نجد تأكيده في فهم سافيتسكي لموقعية روسيا لا كونها دولة قومية، بل من خلال موقعها الجيوبولتيكي.

وقد ناصر هذا الإتجاه الذي بدأ بالتبلور بقوة (بعد تفكك الاتحاد السوفياتي)، الراحل

(١٣) حسام سويلم،
الصناعات العسكرية
الروسية في إطار عقيدتها
القتالية الجديدة، الأهرام
الطبعة الدولية،
نيسان/أبريل ٢٠١٠.

يفغيني بريماكوف (١٩٩٦ وزير خارجية - ١٩٩٨ رئيس وزراء)، والذي يعد أهم أحد المتحمسين للاتجاه الأوراسي كونه الرد المناسب لإستراتيجية (الطوق والخنق)، التي مارستها الولايات المتحدة لإضعاف الدور الروسي إذ يؤكد على أهمية تعاون روسيا مع رابطة الدولة المستقلة وحماية الأقليات الروسية، وعلى وجوب عودة روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط واعتبار ذلك من أولويات السياسة الروسية للحفاظ على استقرارها، ومنع امتداد الصراعات الإقليمية إلى المناطق الجنوبية الغربية من رابطة الدول المستقلة. لذلك وضع بريماكوف ما سمي (مبدأ بريماكوف) ويعني إنشاء تحالف أوراسي كمثلث استراتيجي (روسيا الاتحادية - الصين - الهند) يوازن القوة الأمريكية ويكبح تمدد حلف شمال الأطلسي (١٤).

لذلك نلاحظ التشارك في النظرة بين بوتين وستالين بإزاء الدول المجاورة للحدود الروسية، صوب أوروبا، وأكثر ما يشغل الاستراتيجيين الروس الآن دولتان هما تركيا وأوكرانيا، كونهما يمثلان حافة اليابسة الأوراسية تجاه أوروبا، وهذا ما دفع مستشار الرئيس بوتين ومؤلف كتاب (أسس الجيوبوليتكا) الكسندر دوغين (١٥) للقول: أن تركيا (ضرساً) غربياً مغروساً في الجرف الأوراسي وهي دولة أطلسية يجب استعادتها إلى الفضاء الأوراسي. وبجانب إشكالية الجرف الأوراسي، ظهر تهديد جديد لروسيا الاتحادية بشكل خاص بعد العقد الأول من القرن والعشرين، إلا وهو تهديد التيار (الإسلامي - السلفي - الجهادي)، وهو تيار يقف على شواطئ المغرب الأطلسية ويصل إلى ضفاف نهر الفولغا، وما بينهما تبقى إما ساحات لنشاطه أو مفاصم لجماعات تنسل منه. هذه المساحة الواسعة تحتضن في جنباتها خلايا نائمة ومتعاطفين وذئاب منفردة، وأئمة جوامع مجهزين معتمدين، وهو ما تدركه روسيا جيداً وتحتكم على وثائق ومعلومات عن الأطراف التي توظفها، وعن أهدافها القريبة والبعيدة، وهو ما يرفع من درجة القلق والحذر توجس كونه يشكل تهديداً قائماً ومستقبلياً، لا بد من وضع الحسابات المعقدة لمحاصرته أو لجمه، في ظل نموه وتكاثره في خواصرها الرقيقة.

وأفضل من عبر عن أهمية الأوراسية وضرورتها هو الرئيس الكازاخي (نور سلطان نزار باييف)، عندما قال أنها (مركب النجاة الوحيد من سفينة الغرق الأميركية).

ثالثاً: فضاءات المصالح الاقتصادية المفتوحة لأوراسيا

ربما لم يتجاوز الاقتصاد الروسي منذ تفكك الاتحاد السوفياتي صفته الريعية، التي تمثلت بهيمنة القطاع الهيدروكربوني وهو القطاع الذي يشكل الرافعة الأساسية للاقتصاد برمته نمواً ومداخيل واستجاباً للعمالات الأجنبية، وهو القطاع الذي من خلاله استطاعت الدولة إعادة النظر بمشروعات الخصخصة (تحويل مشروعات الدولة للقطاع الخاص)، حتى

(١٤) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية، العدد (١٧٠) مؤسسة الأهرام، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٤٠.

(١٥) الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتكي، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٥٢.

سميت آنذاك (الجراحة من دون تخدير). وهو ما جعل مشروعات الدولة معروضة للمزاد العلني وبأثمان بخسه، تلاقفتها أوليغارشية تكونت بسرعة كبيرة وترتبط بالخارج بقوة، مما عدها البعض أنها تتم بتوجيه خارجي، وهذا ما انعكس بوضوح على الواقع الاقتصادي والاجتماعي إلى المستوى الذي عجزت فيه الحكومة عن دفع رواتب منتسبيها. وبرغم من أن روسيا ظلت دولة عظمى كونها (قوة نووية) وعضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، ولها صلاحية استخدام حق النقض (الفيتو)، إلا إن هذه المكانة بدأت تتآكل مع مرور الزمن تحت ضغط العوامل الاقتصادية، ويعتاد الاقتصاديون عند تقييمهم للاقتصاد الروسي على التذكير بحكاية فيها الشيء العميق من السخرية، ومفادها أن رئيس الوزراء البريطاني (جون ماجور) سأل الرئيس الروسي (يلتسين) عن حال اقتصاد الدولة الروسية، فأجابته بأنه جيد، إلا أن البريطاني طلب توضيحاً أكثر ولو بكلمتين، فالتزم الرئيس الروسي بطلبه قائلاً بأنه (ليس جيداً)^(١٦)، وإلى الآن لم يتعاف الاقتصاد الروسي من اختلالاته الهيكلية (البنوية)، التي في جزء كبير منها هي أخاديد محفورة في الاقتصاد أو متوارثة من العهد السوفياتي. فيما جاء الجزء الآخر من طبيعة الممارسة المركبة لعهد ما سمي بالإصلاح الاقتصادي بنسخته المحلية (البروسترويكا)، التي تضمنتها الحقبة الغورباتشوفية، فضلاً عن الإصلاح المتأني من المؤسسات الدولية *IMF-WB*، التي حملتها الحقبة (اليلتسنية)، وكلاهما لم ترتقي إلى إن يكون الاقتصاد معافى وحاملاً لنمو ذاتي ومستدام، كما هو حال الاقتصادات الناهضة الأخرى.

لقد حملت هذه الأوضاع همأً مركباً أيضاً إلى الإدارة الروسية بعد عام ٢٠٠٠، لاسيما وأن هذه الإدارة وصلت إلى الحكم تحت معطى إعادة الهبة لروسيا، وهو ما وجد صداه لدى الشعب الروسي، الذي استشعر بأن دوره ومكانته يراد لهما أن يسحقا تحت معطى الانفتاح والديمقراطية واقتصاد السوق، تحت وطأة عاصفة قوية اجتاحت كل المفاصل السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية، وأحدثت صدمة استفقت منها روسيا بعد سلسلة من الإهانة الأميركية لها، وهو ما استوعبه بوتين بشكل جيد، واستطاع بذكاء كيف يوظف (الكبرياء القومي الروسي المجروح)، كما يسميه أستاذ علم النفس أليكس هاسلم^(١٧).

لهذا شكلت الحقبة البوتينية تلامساً لم يكن عميقاً مع المشكلات التي ظل الاقتصاد الروسي يئن تحت وطأتها، ولا سيما بعد الأزمة المالية التي عصفت به في آب/أغسطس ١٩٩٨. وما تحقق منذ تسلّم بوتين السلطة عام ٢٠٠٠، لم يكن نتاجاً لنمط جديد من السياسات الاقتصادية، برغم من أن الرئيس الروسي أعلن حرباً على الفساد والاحتكارات المالية، التي نشأت في ظروف الفوضى الاقتصادية بعد عام ١٩٩١، لكون الانتعاش الذي تحقق فيها لم يكن مدفوعاً بالديمومة الذاتية، بل حملته ارتفاعات أسعار النفط التي أدت إلى تحسين بعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي، لا سيما ارتفاع الدخل وقيمة الروبل

(١٦) إسلام أحمد، جيوبولتيك روسيا وسياستها الخارجية، ورقة بحثية مقدمة إلى مركز أدراك للدراسات والاستشارات، حزيران/يونيو ٢٠١٦، ص ٨.

(١٧) Alex Haslam & Steve Reicher, Putin: The Naked Truth, The BBC Prison Study, The Psychologist, 4, April. 2014. www.bbcprisonstudy.org/index.php=125 &BlogPostID=25.

وانخفاض الدين وتراجع العجز. إذ اعتمد الفريق الاقتصادي لبوتين سياسة استرجاع ودعم الاحتكارات الحكومية وبخاصة في قطاعات محددة أبرزها الطاقة، فضلاً عن إحداث توأمة تقترب من (الدمج) بين مؤسسات حكومية مع شركات قابضة، وهذا عدّ محرك النمو الرئيس لمساهمته بعودة الاستقرار والنظام في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وحتى تستطيع روسيا أن تخرج بقوة إلى محيط التفاعلات الدولية، وتقف بوجه الهيمنة الأميركية، لا بد لها من دعامة اقتصادية قوية تشكل مسنداً للقوة العسكرية، إلا أن أداء الاقتصاد الروسي في الأجل القصير، لا يمتلك مقومات استيعاب الأزمات وتحقيق الاستقرار، كما يسمح لمتخذ القرار السياسي في الاستمرار بالتحدي، وهو ما تدركه الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها جيداً. لهذا اعتمدت العقوبات الاقتصادية والضغط المالي وإحداث صدمة أسعار النفط، وجميعها تصب في خانة نقل المعركة إلى داخل روسيا، ولتضع الإدارة بمواجهة سلسلة من العقوبات المالية والاقتصادية، تضعها بين خيارين، إما تكون مستعدة للتراجع عن توجهاتها، أو إنها تتطور إلى أحداث واضطرابات من شأنها أن تطيح بالسلطة القائمة.

إن ما تخشاه موسكو وتعمل بالضد منه، هو إستراتيجية تحويل الدور الروسي في محيطها الجغرافي، العمل كمر ووسيط لضخ الموارد الهيدروكربونية والثروات المعدنية من جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى لصالح شركات الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين لكسر تحكم روسيا بمصادر الطاقة المتجهة لها، وهو ما يشكل تحدياً رئيساً لروسيا، كون هذه الجمهوريات تعد مثابة مناطق نفوذ (مشتهاة)، وحزماً أمنياً يرتبط بالأمن القومي والمصالح الإستراتيجية^(١٨).

وقد كشفت معطيات ما بعد العقوبات الدولية وانخفاض أسعار النفط، أن الصعود الروسي لا يعدو كونه أسطورة تعبوية، تخفي ما يعتري النظام الاقتصادي والسياسي الروسي من تصدعات هيكلية^(١٩)، وكأن أنموذج بوتين للنمو الاقتصادي قد استنفد كل إمكاناته، مما يعني أن فرص العودة إلى المعدلات العالية من النمو الاقتصادي، والتي تراوحت حول (٧٪) سنوياً، لا يمكن تحقيقها من دون إجراء إصلاحات هيكلية جديدة وعميقة، مع اعتماد روافع جديدة للنمو الاقتصادي المستحث ذاتياً.

وتسعى موسكو بجد إلى التوجه إقليمياً بدلاً عن أوروبا، التي تتشارك معها في الكثير من الوشائج والمصالح والجغرافيا والموروثات، فأريد للتوجه الأوراسي إن يحقق لها جملة أهداف منها الآتي:

الأول: التفلت من المحاصرة (الأميركية- الأوروبية) لها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.
الثاني: محاولة ربط دول المنطقة من حافات أوراسيا إلى الصين في مصالح اقتصادية بتنسيق وسعي روسي.

(١٨) أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٥٨)، ٢٠٠٨، بيروت، ص ٨.

(١٩) Leon Aran (ed.), "Putin's Russia How it Rose how it is Maintained and how it Might End", (Washington D.C.: American Enterprise Institute, 2015).
نقلاً عن: رغدة البهي، تحديات هيكلية تعوق الصعود الروسي عالمياً، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٤)، نيسان/أبريل، ٢٠١٦، ص ٢٠١.

الثالث: تحقيق تقارب في وجهات نظر دول آسيا الوسطى والهند والصين وإيران، بأهمية الأمن الجماعي لهذه الدول عن طريق مدخل التعاون الاقتصادي، لمواجهة استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية في توسيع حلف شمال الأطلسي.

لهذا نلاحظ أن التوجهات الروسية في طرح مشروع (الاتحاد الاقتصادي الأوراسي *EUU*)، والذي تم توقيعه في ٢٩ أيار/ مارس ٢٠١٣)، بين روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا، ودخل التطبيق الفعلي في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وانضمت إليه في اليوم التالي أرمينيا، وفي أيار/مايو من العام نفسه وقعت قرغيزستان اتفاق الانضمام إلى الاتحاد وتتشارك الدول النظرة نفسها، في كونه يساهم بإعادة رسم الخريطة الاقتصادية المقاومة لسياسات العزل والخنق ومساعي تفكيك المنطقة الأوراسية وإسقاط نظمها السياسية.

إلا أن الأزمة التي يتعرض لها الاقتصاد الروسي والتي تتضح من خلال انكماشه ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٦، بنسبة (١.١٪) مقارنة بالمدة نفسها من عام ٢٠١٥، فضلاً عن انخفاض مستوى الفائض التجاري في الأشهر نفسها بنسبة (٤٧.٧٪) أي ما يعادل (٣١.٤) مليار دولار أميركي، بل إن البعض يرى بأن الاقتصاد الروسي قد لامس قعر الأزمة، ومن غير المتوقع تحقيق معدل نمو أكثر من (٠.٣-٠.٥٪) لعام ٢٠١٦، بحسب وكالات التصنيف العالمية من مثل *Fitch-S&P*، وهو ما انعكس سلباً على دول الاتحاد كونها ترتبط باستثمارات روسية فيها، فضلاً عن تحويلات العاملين في روسيا، كذلك تأثير انخفاض الروبل. بجانب أن بعض هذه الدول ترتبط بعلاقات تجارية واسعة مع الصين، وإن الاتحاد الجمركي لم يأت ثماره المرجوة بعد، بل يمكن القول أنه قد تعثر، وهو ما حدا ببعض بلدان الاتحاد من مثل قرغيزستان، إلى انتقاد ضوابط الاتحاد الجمركي وعدتها غير عادلة، مما ألحق الضرر باقتصادها.

وترى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية (بريطانيا - فرنسا)، نجاح العقوبات ببعدها الاقتصادي والمالي وتحقق الغرض منها، في تثبيت أن الاقتصاد الروسي كان هشاً أكثر مما توقعه الرئيس الروسي (بوتين)، مع ما ترافق معها من صدمة انخفاض أسعار النفط، والتي رعتها السعودية لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وهو ما دفع السيناتور الأميركي جون ماكين في مقابلة مع *CNN*، إلى القول علناً أن المملكة العربية السعودية مسؤولة عن الانهيار بالاقتصاد الروسي، أكثر من مسؤولية سياسات الرئيس الأميركي، داعياً إلى تقديم الشكر للسعودية، التي سمحت لسعر برميل النفط بالهبوط لدرجة تؤثر بصورة كبيرة في اقتصاد الرئيس الروسي (٢٠).

إن المؤشرات الاقتصادية المترشحة عن الأزمة الاقتصادية في روسيا وإن تشيخ بنذر التشاؤم، في الكثير من الجوانب إلا أن السياسات الاقتصادية المعتمدة تحاول دفعها قبل بلوغ الحافة الحادة (حد السكنين)، لا سيما وأن الاحتياطي النقدي الذي حرصت موسكو

(٢٠) فلاديمير بوتين.
النسخة العربية، *CNN*
الاثنين، ٢٢ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

على تجميعه وتعظيمه، أدى دوراً كبيراً في أضعاف فرص الانهيار الاقتصادي. إذ يقدر الاحتياطي النقدي الروسي من الموجودات السائلة ب (٤٢٠) مليار دولار، بحسب المصادر الرسمية، وضع منه (١٧٠) مليار دولار في صندوقين تم تأسيسهما لمواجهة الأزمات، وهناك (٤٥) مليار دولار من الذهب، وما يقارب (١٢) مليار دولار حصة روسيا في صندوق النقد الدولي، وتقدر المصادر الدولية أن السحب من الاحتياطي للعامين ٢٠١٥-٢٠١٦، يقترب من (١٠٠) مليار دولار، فيما تقدر وزارة التنمية الاقتصادية الروسية هجرة رأس المال الروسي نحو الخارج ب (٧٢) مليار دولار، وهو أقل من التقديرات الأوروبية البالغة (٨٧) مليار دولار.

وتحاول روسيا بجهد حثيث تعويض نقص الطلب الكلي في الاقتصاد الروسي، نتيجة انخفاض الاستهلاك المحلي بنسبة (١٠٪)، وبسبب تراجع مداخيل السكان بنسبة تقترب من (٣٤٪)، مقارنة عن طريق حفز الطلب الخارجي، حتى وإن كان عن طريق بيع الأسلحة الروسية لمختلف الدول بما فيها السعودية التي قادت مؤامرة خفض أسعار النفط. ويجمع صناع السياسة الاقتصادية في روسيا على أن استحداث النمو الاقتصادي، وضغط زمن الانكماش، لا يتم إلا عن طريق تحفيز الاقتصاد من خلال مصادر نمو جديدة، وسياسات اقتصادية جديدة، ومحاربة الفساد، وإشاعة التنافس الاقتصادي لكبح جماح تحكم الاحتكارات الحكومية وهيمنتها على القطاعات، لذلك يدفع الخبراء الاقتصاديين الروس بجملة إجراءات منها:

- ١ - اعتماد مدخل جديد للتنمية يقوم على دور أكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٢ - توسيع قاعدة اعتماد المجمع الصناعي - العسكري الروسي على الشركات المدنية لتزويده بالتقنيات الالكترونية المتطورة، وهذا الأنموذج معتمد في صناعة السلاح الأميركية والأوروبية.
- ٣ - العمل على إضعاف وطأة العقوبات على الاقتصاد الروسي، من خلال فتح منافذ أسواق جديدة في الجبهة الأوراسية والصين والهند والشرق الأوسط. سواء أكان ذلك بعلاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

التزام السياسي والاقتصادي المفتوح

في الوقت الذي تحرص فيه روسيا على إنشاء شبكة تحالفات مع دول الجوار الأوراسي، بغية ضمان عدم تسلل الولايات المتحدة والدول الأوروبية إليها، حتى وإن كان ذلك تحت زريعة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي الوقت الذي تعمل روسيا على تشبيك العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع هذه الدول جمعاً أو فرادى، فإنها تدعم في الوقت نفسه استدارتها نحو الشرق، فهي لا تمنع من إقامة علاقات اقتصادية مع الصين

وغيرها من دول شرق وجنوب شرق آسيا، كون ذلك لا يرتقي إلى التوجس والتشكك مثلما الحال لو حدث مع أوروبا أو الولايات المتحدة.

وتدرك روسيا أيضاً إن فتح المجال الأوراسي على استقامته ليلا مس طموحات الصين، من شأنه تعزيز التوجهات الروسية لاعتبارات عدة، ليس أقلها أن الصين تشاركها هموم السعي الأميركي لحاصرتها أيضاً، وهو أمر أعلنته الولايات المتحدة من خلال وزيرة الخارجية السابقة (هيلاري كلينتون)، من أن وجهة أميركا القادمة هي جنوب شرق آسيا (الصين) والباسيفيكي، لأن مصدر التهديد القادم لهيمنة الولايات المتحدة يأتي من الشرق الآسيوي، ومصداق ذلك هو نقل ما يقارب (٦٠٪) من قدراتها العسكرية إلى هناك.

وتركز روسيا على التعاون مع الدول الأخرى لخلق مراكز استقطاب دولية تنافس وتزاحم الولايات المتحدة، وهو من شأنه أن يضعف الهيمنة والتحكم الأميركي بالشؤون السياسية والاقتصادية للعالم. كما إن فرص التفاهم والتعاون بين مراكز الاستقطاب يوفر فرصة لتوحيدها في كتلة عابرة للقارات، مما يشكل تحالفاً يمتلك الكثير من أسباب القوة لفرض أجندته، ويوصل رسالة إلى الولايات المتحدة بأنها ليست الوحيدة في تقرير شؤون العالم، ولا بد من احترام إرادة قوى أخرى.

وفي هذا الصدد نلاحظ مساهمة روسيا في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وفي جميعها تؤدي دوراً فاعلاً لصالح فك الحصار عن روسيا وتشنيت جهود المحاصرة الأميركية - الأوروبية وإضعاف وقع العقوبات عليها. ولكن هذا لن يكون من دون كلفة لروسيا، بل قد تستفيد منه دول أخرى مثل الصين والهند وإيران، فضلاً عن دول آسيا الوسطى. لقد شكلت نتائج قمتي البريكس وشنغهاي فرصة لروسيا لتحقيق بعض الأهداف منها:

١ - ربط جهود التكامل بين دول الاتحاد الأوراسي بمشروع الصين (طريق الحرير)، وهي خطوة مهمة لجذب الصين إلى المحور الأوراسي.

٢ - تخفيف حالة الخلاف بين بعض دول المنطقة مثل أرمينيا وأذربيجان وموسكو وطاجيكستان، وإيصال رسالة إلى جورجيا ومولدافيا، في أن موسكو لا تمنع في انضمامهما إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وهنا تتعامل روسيا بمنتهى البراغماتية بغية لجم فرص سحب الدول المحيطة بها لصالح المشروع الأميركي، لا سيما وأن كبير الاستراتيجيين (زبيغنيو بريجنسكي)، يرى أن استطاعة الولايات المتحدة من قلب نظام الحكم في أوكرانيا لصالح الغرب يعد تحييداً لها في الانخراط في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

٣ - تقديم تلميحات بإزاء القلق الصيني من تأمين مصادر موثوقة للنفط والغاز، إذ ستكون روسيا وكازاخستان مجهزين معتمدين لتأمين جزء مهم من حاجتها للطاقة.

لهذا ترى روسيا في توزيع شبكة علاقاتها تجسيدا لاستراتيجيتها في أن تكون أوراسيا جزءاً ممانعاً للسيطرة الأميركية، ومحاولة لتوحيد جهود دول المنطقة، وتوثيق علاقاتها لبناء منظومة إقليمية تتسم بالأمن والاستقرار والدفع بالتنمية إلى أمام على قاعدة (تحقيق الربح لكل الأطراف). وهو ما يتعارض مع الأطروحة الإستراتيجية التي تشير إلى أن (رقعة الشطرنج) - أوراسيا -، والتي هي مركز الصراع الحالي والقادم، والذي يستوجب من الولايات المتحدة هزيمة أي دولة أوراسية (تتحدى) الهيمنة الأميركية^(٢١)، ومن دون تحقيق ذلك لا يمكن للولايات المتحدة الأميركية استمرار هيمنتها العالمية في القرن الحادي والعشرون، مما يمثل تحدياً استراتيجياً كبيراً.

لهذا تسعى روسيا إلى تجميع قوى دولية كبيرة في ترتيباتها الإقليمية، من خلال منظمة شنغهاي أو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وطرح بكين لمفهوم (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير)^(٢٢)، وهو من شأنه أن يؤدي إلى تغيير جذري للمناخ الاقتصادي في المنطقة ورفع مستوى المزاج المتفائل للتبادل التجاري والاستثمار فيها، تحترم فيه موسكو رؤى واستراتيجية دول آسيا الوسطى في ما يسمى (سياسة الجوار الثالث)، والمقصود به التعاون والالتكاء على الصين، وعدم الاقتصار على الجوار الروسي.

ولا يقتصر الجهد الروسي في المحور الأوراسي بل أنها تعمد إلى البحث عن شركاء جدد، ولا سيما في الشرق الأوسط، انطلاقاً من أحد أساسيات سياستها الخارجية (نتقدم هناك حيث يضعف نفوذ الآخرين أو يكاد). إذ نلاحظ توجهات نحو مختلف دول المنطقة فالعلاقات التجارية مع مصر مثلاً تتجاوز (٣) مليار دولار، وبالمقابل تقيم روسيا علاقات اقتصادية رفيعة مع (إسرائيل) ووصلت إلى (٣.٥) مليار دولار لعام ٢٠١٥، وتسعى روسيا إلى ضم كلا البلدين إلى منطقة حرة تسعى إلى إنشائها بالتعاون مع تركيا وإيران ودول أخرى.

كل هذه الترتيبات التي تجريها روسيا، هو تهيئة المناخ العالمي لانبلاج نظام عالمي جديد قائم على التعددية القطبية، بغية تحقيق التوازن فيه، وهو ما يعني إحداث تحول بنيوي ووظيفي فيه. فمنظمة شنغهاي تحتضن بين جناحيها أربع قوى نووية (روسيا، الصين، الهند، باكستان)، فضلاً عن إيران التي تمكنت من السيطرة على دورة الوقود النووي، وفك تلافيف لغز التكنولوجيا النووية.

بدلاً من الخاتمة

تدرك روسيا البوتينية جيداً أن تطلعاتها لإعادة دورها ومكانتها كوريث شرعي للاتحاد السوفياتي، تمثل خطأ أحمر بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، كونها تمثل خطراً ومعوقاً أساسياً لاستراتيجياتهما في العالم لهذا القرن (الحادي والعشرين) على الأقل. لذلك

(٢١) للمزيد ينظر: زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٠.
 (٢٢) Marlene Laruelle, *Central Asia's Dilemmas and the Paradoxical Lessons of the Ukrainian Crisis*, CSS, December 2014. www.css.ethz.ch/publications/pdfs/RAD-158-8-11.pdf

تحاول الولايات المتحدة إضعاف روسيا اقتصادياً وسياسياً وحتى جيو استراتيجياً من خلال جذب أطرافه إليها، والأمر ذاته يمتد إلى الرؤية الأوروبية التي تتخوف من دور روسي مؤثر في أوروبا الشرقية، فضلاً عن كونه المجهز الأساس للغاز لبلدان القارة العجوز، وهنا تتلاقى الولايات المتحدة وأوروبا في خطورة خروج الدب الروسي المجروح من مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

وتمثل سياسات بوتين في اتجاه إعادة مرتكزات القوة الروسية في جانبها العسكري الصرف، وتفعيل دورها في مجلس الأمن الدولي، علانم لهذا الدور المتطلع إلى إعادة الهيبة الروسية. إذ يشير الرئيس (بوتين) إلى الفهم الأميركي لأوراسيا بأنها رقعة الشطرنج الكبرى، والتي بمقدور الولايات المتحدة اللعب فيها لوحدها، يعد فهماً خاطئاً، فأوراسيا ليست (رقعة الشطرنج) كما يتصور الأميركيون، ولا هي مكاناً للألعاب (الجيوسياسية)، مما يعني توافر القناعة والقرار لدى روسيا بأن المعادلة في أوراسيا، يجب أن تكون (معادلة صفرية) بامتياز، ولصالح روسيا وبلدان المنطقة فقط. وهي من الممكن أن تصبح وفق جهد روسيا لإعادة تنظيمها، مركزاً جديداً لقوى تمتلك مقومات خلق التوازن مع المنظومة (الأورو - أطلسية)، وقطباً معارضاً للهيمنة الأميركية وصولاً إلى مرحلة التوصل إلى تعدد الأقطاب والانتقال من التوازن العالمي الهش إلى التوازن المستقر. لهذا تتبلور إستراتيجية روسيا ابتداءً بإحداث اختراق محسوب لإستراتيجية الولايات المتحدة للإحاطة بروسيا وحلفائها أينما كانوا، وتقزيم أدوارهم، ويمكن القول بدقة إن مشروع خلق جدار لخنق روسيا ومحاصرتها وتحديد دورها، قد فشل بامتياز، إذ أن الإدراك الروسي المبكر لسلسلة الإجراءات التي اعتمدها الولايات المتحدة مع دول الجوار الروسي، أفصحت عن هذا التوجه. لهذا تبنت روسيا سياسة إحداث الثقوب المتعددة في بنية هذا الجدار، وصولاً إلى تلاشي أهميته العملية، من خلال جملة السياسات الروسية التي اعتمدها في ظل حكم (بوتين)، والمستندة إلى منطق القوة والاقتصاد، هو ما أزعج الولايات المتحدة التي أرادت إرباك التوجهات الروسية من خلال سلسلة انتفاضات ملونة، وتحريشات عسكرية لجس النبض الروسي، وأزمة أوكرانيا تأتي في إطار هذا الجهد. وعليه فإن أوراسيا لا يمكن أن تكون خارج الاهتمام الروسي أو الأميركي، وهي منطقة تقاطع استراتيجي عالمي لا يمكن أن تخبو أهميتها، ولا يمكن لأميركا أن تتعامل مع روسيا كما في عهد (يلتسين)، فالأنهار لا تجري إلى الخلف □